الحق في التنمية بين البيئة و الطاقات المتجددة -التشريع البيئي و التشريع الطاقوي أية موازنة -

The right to development between the environment and renewable energies
- Environmental legislation and energy legislation Any budget -

المؤلف¹ * نوال لوصيف

المؤلف² صراح نحال

المؤلف³ محمد صديق صابر

كلية الحقوق

جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1

المؤلف³ مخبر العقود و قانون الأعمال

تاريخ النشر: 2022-12-15

تاريخ القبول: 2022-11-23

تاريخ الاستلام: 2022-11-04

ملخص

لقد وضع تقرير مستقبلنا المشترك تعريف التنمية ، أين عرفها بأنها تلك التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها ، بمعنى آخر صيانة الحاضر من أجل مستقبل آمن بيئيا و صحيا ، و قراءتنا لهذا التعريف نجد أنه يركز على فكرتين - فكرة الحاجيات و فكرة القدرة أو المحدودية .
و هو ما لخصته أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ، و التي اخترنا منها الهدف السابع المتعلق بالطاقة و الذي يعتبر امتدادا لبحوثنا في مجال البيئة أو وجها آخر لدراسة التنمية المستدامة ، الذي يطرح حاليا إشكالية تحقيق موازنة فعلية بين بيئة مستدامة و طاقة مستدامة للجميع .
الكلمات المفتاحية : التنمية ، الحاجيات ، الهدف السابع ، البيئة ، طاقة مستدامة .

Abstract

The 'Our Common Future' report defined the concept of development, Development that meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet theirs, in other words, maintaining the present for a healthy and ecological future, and our reading of this definition based on two ideas - the idea of Needs and the idea of capacity or limits - which are summarized by the seventeen objectives of sustainable development, among which we have chosen the seventh objective related to energy, one of our research in the field of the environment or a study according to another aspect of sustainable development, which currently poses the problem of how to achieve a real balance between the sustainable environment and sustainable energy for all

Keywords: development, needs, the seventh goal, environment, sustainable energy.

* Corresponding author, e-mail: nawel.loucif@umc.edu.dz

مقدمة :

ازداد النقاش حول العلاقة بين البيئة و التنمية مع تزايد المشاكل البيئية ، إذ أصبح التفكير مليا بخصوص إدراجها في الخطة التنموية ، من خلال التخفيف من الإضرار بالبيئة و استنزافها حفاظا دائما على ديمومتها للأجيال المستقبلية ، ليصل بعدها إلى الاقتصاد في الطاقات المتجددة كحل بديل من أجل الحفاظ على مبدئي - التواصل و الاستمرارية - ، و نظرا لشح المصدر القانوني و قلة الدراسات القانونية خاصة ما تعلق بموضوع الطاقات المتجددة ، حاولنا من خلال هذه الدراسة الأولى لنا ربط المفاهيم الرئيسية العالمية الثلاث (البيئة ، التنمية المستدامة ، الطاقات المتجددة) ، و ذلك في إطار مشروع بحثنا الموسوم ب : (الطاقات المتجددة بين ضرورة الاستغلال و حماية البيئة) .

سنحاول من خلال هذه الدراسة الحديث عن التأصيل الدولي للبيئة و التنمية المستدامة من خلال كتابات و مؤتمرات احتضنت الفكرة و دافعت عنها من خلال دعوة المجتمع المدني و مختلف المنظمات الحكومية و غير الحكومية من أجل الانخراط في خطة العمل للتنمية المستدامة المبرمجة كحد أقصى لسنة 2030 (المبحث الأول) ، و الجزائر كباقي الدول لم تتوانا في الدخول ضمن هذه الخطة و عيا منها بحق الإنسان في التنمية المستدامة هذا المفهوم الذي يشمل كل مناحي الحياة ، و ذلك من خلال الرصيد القانوني الثري بخصوص البيئة و الشحيح نوع ما بخصوص الطاقات المتجددة (المبحث الثاني) .

المبحث الأول : البيئة و التنمية المستدامة في المنظور الدولي

المتعارف عليه أن أول ظهور لمفهوم التنمية كان في كتاب مستقبلنا المشترك الصادر سنة 1987 ، كجزء من التقرير النهائي للجنة العالمية للبيئة و التنمية ، ثم جاءت قمة الأرض لتخصص بالكامل من أجل إيصال المفهوم إلى صانعي القرار السياسي في العالم ، و لتعلن أن التنمية المستدامة هي قبل كل شيء دعوة إلى التفكير الجماعي في واقع الحياة ، و في مجمل النشاط الإنتاجي و الاستهلاك العالمي في الشمال و الجنوب¹ (المطلب الأول) ، و هو ما منح بذلك شرعية إدخال البعد البيئي في التنمية² (المطلب الثاني) .

المطلب الأول : التنمية المستدامة مفتاح معادلة بيئة نظيفة

انعقد المؤتمر العالمي حول التنمية و البيئة الإنسانية في ستوكهولم سنة 1972 ، أين نوقشت لأول مرة القضايا البيئية و علاقتها بالفقر و غياب التنمية في العالم³ و طرحت فكرة تلازم " التنمية و البيئة كعمليتين متلازمتين مستمرتين ، فالبيئة هي الظروف المحيطة بالإنسان و التنمية ، هي سعي الإنسان لتطوير ظروفه الطبيعية و حياته عموما ، و بعد مؤتمر ستوكهولم طرحت مؤسسة "داغ همرشولد" السويدية عام 1975 هذه الفكرة ، حيث تقوم على أسس ثلاث :

- التوجه لإشباع الحاجات الأساسية .
- التوجه نحو الداخل مع التركيز على الجهود الذاتية .
- أن تكون التنمية منسجمة مع البيئة⁴ .

¹ محمد أشركي ، الحماية القانونية للبيئة الطبيعية بدول المغرب العربي ، دكتوراه دولة في القانون العام ، جامعة الحسن الثاني - عين شق - ، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية ، الدار البيضاء - المغرب - ، 2006 ، ص . 228 .

² محمد شاوش ، أبعاد التنمية بين رهان الحكامة و إعداد التراب المحلي ، المجلة المغربية للتدقيق و التنمية - البيئة ، الحكامة و النمو في المغرب العربي - ، العدد 38 (2014) ، المعهد الدولي للإستراتيجيات و الحكامة ، المغرب ، ص . 12 .

³ لقد كان لمؤتمر استوكهولم الأثر العميق في صياغة الحق في بيئة سليمة حيث تم تأسيس منظمة قانونية لأجل ذلك دوليا و إقليميا ، نقلا عن :

- ليلي يعقوبي ، " الحق في بيئة سليمة " ، مركز جيل البحث العلمي ، مجلة جيل حقوق الإنسان ، لبنان ، العدد 2 (2013) ، ص . 50 .

⁴ محمد بن جاسم الغنم ، وجهة نظر في الإستراتيجيات التنموية و السياسات التطويرية ، بدون دار نشر ، 2001 ، ص . 51 .

إن الحديث عن التنمية المستدامة يستدعي التركيز على عاملين هامين - التواصل و الاستمرارية- ، مفاذ ذلك أنه لا يمكن أن يكون هناك نشاط تنموي دون أن يكتب له الاستدامة ، التي تسمح للأجيال القادمة من الاستفادة منه¹ .

يرتكز علماء البيئة في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم الحدود البيئية ، و التي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك و الاستنزاف ، و أن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي² .

و عليه فالتنمية المستدامة هي ذلك النمط من التنمية الذي يساهم في إشباع حاجات الأجيال الحاضرة دون التقليل من مقدرة الأجيال المقبلة على إشباع حاجياتهم³ ، ما يعني الاعتراف بحقوق الأجيال المستقبلية نتيجة الاهتمام بحماية البيئة على المدى البعيد و على المستوى القانوني ، و بالتالي جعل هذا الاعتراف و هذه الحماية واجب تتحمله الأجيال الحاضرة⁴ ، ما سيسمح بالتفكير في كيفية إخراج الماء من دائرة الندرة نتيجة الجفاف⁵ .

و منه فتفسير معنى الاستدامة يدخل ضمن عبارة إنصاف الأجيال القادمة⁶ استنادا لما جاء به إعلان ريو ديجانيرو بسبعة و عشرون مبدأ من أجل توجيه العمل البيئي و التنموي⁷ .

المطلب الثاني : التأصيل القانوني الدولي لربط البيئة بالتنمية المستدامة

لقد تم عقد مؤتمرات كبرى و اتفاقيات دولية عديدة إزاء المخاطر العديدة التي تواجهها البيئة العالمية⁸ ، حيث اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2010 للممارسة الكاملة للحق في الحياة و لكل حقوق الإنسان و هو حق يترتب على الحق في مستوى عيش كاف ، كما هو منصوص عليه في الفقرة 11 للمعاهدة الدولية حول حقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و غيرها من المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان⁹ ، و هو ما دعت إليه الدول من من خلال مؤتمر ستوكهولم بالسويد سنة 1972، مؤتمر ريوديجانيرو في البرازيل سنة 1992، مؤتمر التنمية المستدامة بجوهانسبورغ سنة 2002 ، مؤتمر كوبانهاجن للتغيرات المناخية سنة 2009¹⁰ .

هذا ما يجعل التحدي المركزي بالنسبة إلى الاستدامة : " كل جيل مستقبلي سوف تكون له الأهلية و الخيار نفسهما لحل مشكلاته الخاصة ، على غرار ما هو موجود في الوقت الراهن في المجتمع"¹¹ ، و هو ما جعل المجتمع الدولي يتفق على بلورة و تطوير فكرة التنمية

¹ عبد الجليل إبراهيم ، البيئة و التنمية ، دار المعارف ، القاهرة ، 2002 ، ص . 11 .

² محمد علي وردم ، العالم ليس للبيع - مخاطر العولمة على التنمية المستدامة - ، ط 1 ، الأهلية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2003 ، ص . 190 .

³ عدلي علي أبو طاحون ، إدارة و تنمية الموارد البشرية و الطبيعية ، دار الفتح للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 2000 ، ص . 147 .

⁴ Michelle Prieur , *Droit de l'environnement* , Dalloz , Paris , 2008 , p . 66 .

⁵ Michel Jarraud , *Changement climatiques et ressources en eau , Analyse à l'échelle régionale* , Session d'automne 2000- 1^o partie -Rabat, 20-22 Novembre 2000 , pp.206 .236.

⁶ فؤاد سروجي ، المياه في المستقبل ، ط 1 ، الأهلية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2003 ، ص . 28 .

⁷ محمد علي وردم ، مرجع سابق ، ص . 190 .

⁸ حارث جبار فهد . عادل مشعان ربيع ، التلوث المائي - مصادره ، مخاطره ، معالجته - ، ط 1 ، المجتمع العربي ، الأردن ، 2010 ، ص . 215 .

⁹ تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي : حكاما عن طريق التدبير المندمج للموارد المائية في المغرب : رافعة أساسية للتنمية المستدامة ، رقم 15 / 2014 ، المغرب ، مطبعة سييما ، 2014 ، ص . 26 .

¹⁰ إبراهيم العناني ، " النظام القانوني للمجاري المائية الدولية غير المستخدمة في الملاحة الدولية " ، المؤتمر الدولي حول (مشكلة المياه في إفريقيا) ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة - ، يومي 26 - 27 أكتوبر 1998 ، ص . 107 .

¹¹ - صالح فلاح ، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال و اتساع الفقر ، مجلة الحقيقة ، جامعة أدرار ، العدد 2 (2003) ، ص . 75 .

المستدامة من خلال المؤتمرات التالية :

- **مؤتمر ستوكهولم:** لقد تم عقد هذا المؤتمر العالمي في عاصمة السويد ستوكهولم في الفترة ما بين 5 إلى 16 جوان 1972، حيث حضرته العديد من الدول إلى جانب المراقبين عن بعض المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية و قد صدر عنه إعلان في ختام أشغاله ، متضمنا أول وثيقة دولية تخص مبادئ العلاقات بين الدول في مجال البيئة و كيفية التعامل معها ، و المسؤولية عن ما يصيبها من أضرار إضافة إلى خطة عمل تتألف من 109 توصية و 26 مبدأ ، حيث ورد بالمبدأ السابع من الإعلان التزام الدول باتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لمنع تلوث البحر ، بالمواد التي تعرض صحة الإنسان و تلحق الضرر بالموارد الطبيعية¹ ، كما انبثق عن هذا المؤتمر تشكيل ما يسمى بمنظمة الأمم المتحدة للبيئة ، و هي عبارة عن هيئة حافزة لوكالات الأمم المتحدة تركز على القضايا البيئية ، و ترصد الظواهر و الاتجاهات البيئية و تنسق العمل الدولي المعني بحماية البيئة²، لتؤكد الجمعية العامة في هذا السياق في قرارها الصادر في 21 ديسمبر 1990 بالإجماع ، على أن "من حق الأفراد كافة الحياة في بيئة سليمة لصحتهم و رفاهيتهم"³ .

لقد حضر مؤتمر ستوكهولم 112 دولة من بينها 14 دولة عربية ، حيث تم الربط بين البيئة و المشاكل الاقتصادية⁴ ، و تعتبر الجزائر من الدول التي عملت في هذا الإطار على الإسراع بإحداث بعض المؤسسات ، و إصدار منظومة التشريع المتعلقة بحماية البيئة ابتداء من سنوات الثمانينات⁵ .

- **مؤتمر ريو دي جانيرو :** انعقدت قمة الأرض الأولى سنة 1992 في ريودي جانيرو بالبرازيل ، حيث أنها وضعت قضية التنمية المستدامة في صدر الأولويات ، هذا بالإضافة إلى كونها كانت بمثابة أكبر تجمع دولي عقد على الإطلاق كما نجحت نجاحا باهرا في رفع الوعي العام ، حيث وضع هذا المؤتمر أسلوب جديد يختلف عن ما طرحه مؤتمر ستوكهولم فيبينما ركز الأول على تلوث البيئة و الموارد ، ركز مؤتمر ريو على إستراتيجية مشتركة لتنمية إنسانية سليمة من خلال تنمية اقتصادية اجتماعية مبنية على مفهوم التنمية المستدامة⁶ ، مؤكدا على المسؤولية الخاصة للدول الصناعية في هذا المجال مع حق الدول النامية في التنمية⁷ .

كما اعتبر كوكب الأرض ملكية على سبيل الاستعارة من الأجيال القادمة ، فلا يمكن للجيل الحاضر أن يعتبره ملكية خاصة⁸ . و عليه إن قمة ريودي جانيرو لسنة 1992 جعلت الأمم تجدد نفسها أمام ما يسمى بالتنمية المستدامة ، بحيث ترى الأمل في ضمان مستقبل الجيل الحاضر و المستقبل، باعتبار أن الأمر يتعلق بالسماح لشعوب العالم بالوصول إلى قدر كاف من الرفاهية على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي في كوكب تستغل فيه الموارد بعقلانية ، و المحيط يكون أكثر حماية⁹ .

¹ نصر الدين هنوني ، الحماية الراشدة للساحل في القانون الجزائري ، دار هومة ، الجزائر ، 2013 ، ص ص . 357 . 356 .

² حارت جبار فهد . عادل مشعان ربيع ، مرجع سابق ، ص . 215 .

³ فراس زهير جعفر الحسيني ، الحماية الدولية لموارد المياه و المنشآت المائية أثناء النزاعات المسلحة ، ط 1 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2009 ، ص . 103 .

⁴ إيمان بوشنيقر . محمد رقامي ، " دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة " ، مركز جيل البحث العلمي ، مجلة جيل حقوق الإنسان ، لبنان ، العدد 2 (2013) ، ص . 42 .

⁵ نصر الدين هنوني ، مرجع سابق ، ص . 357 .

⁶ حارت جبار فهد . عادل مشعان ربيع ، مرجع سابق ، ص . 215 .

⁷ نصر الدين هنوني ، مرجع سابق ، ص . 359 .

⁸ أميمة سميج الزين ، " الحق في الماء حق أساسي من حقوق الإنسان " ، مجلة جيل لحقوق الإنسان ، مركز جيل للبحث العلمي ، لبنان ، العدد 1 (2013) ، ص . 122 .

⁹ Ahmed Ait Kadi , « La politique de l'eau » , Session d'automne 2000 – La politique de l'eau et la sécurité alimentaire du Maroc a l'aube du xxi^e siècle- , 1^o partie , Académie du Royaume du Maroc , Rabat (20-22 Novembre 2000) , p p . 37 . 38 .

- من أهم بنود جدول الأعمال البيئي للأمم المتحدة بالقرن الواحد و العشرين البند العاشر الذي جاء فيه الحفاظ على الصفات المميزة للمياه العذبة ، و تنمية مواردها إلى جانب باقي البنود المتمثلة في :
- مكافحة الفقر .
 - إدماج البيئة و التنمية في صنع القرار .
 - حماية صحة الإنسان و تعزيزها .
 - التأكيد على اعتماد التعاون الدولي كوسيلة للتعجيل بالتنمية في الدول النامية .
 - مكافحة أنشطة إزالة الغابات .
 - مكافحة التصحر و الجفاف .
 - حفظ التنوع الإحيائي .
 - الإدارة السليمة بيئيا للتكنولوجيا الحيوية .
 - حماية المحيطات و كل أنواع البحار بما في ذلك البحار المغلقة و شبه المغلقة ، و المناطق الساحلية ، و حماية مواردها الطبيعية الحية ، و تنميتها .
 - تحقيق إدارة سليمة من وجهة النظر البيئية لكل أنواع النفايات .
 - الاعتراف بدور السكان الأصليين و مجتمعاتهم ، و تعزيز هذا الدور لضمان نجاح برامج الإصلاح و الإصحاح البيئي .
 - تعزيز دور الأوساط العلمية و التكنولوجية ، و تسخير العلم و التكنولوجيا لخدمة أغراض التنمية المستدامة .
 - تأكيد دور الآليات القانونية الدولية¹ .

و عليه تأسست الاتفاقيات البيئية الدولية متعددة الأطراف لتشكيل القانون الدولي للبيئة ، و تعطي التقديرات أكثر من 500 معاهدة دولية ، 323 منها ذات طابع إقليمي ، و يرجح تاريخ 60 بالمائة منها إلى فترة إلى ما بعد 1972 السنة التي عقد فيها مؤتمر استوكهولم² .

- مؤتمر جوهانسبورغ : انعقدت قمة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا من 26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002 ، و اعتبرت القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة حيث حضرها أكثر من مائة من رؤساء الدول و الحكومات ، أين أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بأن المياه تعد أحد الأولويات الخمس العليا للقمة ، و في هذا الإطار سلطت هذه القمة على مبادئ التنمية المستدامة ، و بوجه خاص على الروابط بين " الافتقار إلى المياه " و " الافتقار إلى الدخل " .

المبحث الثاني : حق الإنسان في بيئة و طاقة نظيفة³

إن الحفاظ على البيئة هو بعد ضروري من أبعاد التنمية في مختلف مستوياتها ، سواء كانت مشاريع خواص أو خطط إقليمية أو وطنية⁴ .

¹ خالد محمد الزواوي ، الماء " الذهب الأزرق " في الوطن العربي ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2004 ، ص ص . 158 . 159 .

² بن عطا الله بن علي ، " الحماية الدولية للحق في البيئة " ، مجلة جيل لحقوق الإنسان ، مركز جيل للبحث العلمي ، لبنان ، العدد 2 (2013) ، ص . 62 .

³ يعتبر اليابان من الدول التي أولت اهتماما كبيرا بحماية البيئة بصفة عامة من التلوث و حقق بذلك نتائج متقدمة ، على خلاف المنطقة العربية التي تزداد بوتيرة متتالية بسبب الزيادة السكانية و ارتفاع مستوى المعيشة و ما يصاحب ذلك من تطوير في استخدام المياه لأغراض صحية و قد ساعد على ذلك انتشار الوعي بصحة الإنسان في العالم قاطبة نتيجة للمجهودات العالمية في هذا المجال ، نقلا عن :

ـ أشرف محمد حسن هلال ، المواجهة التشريعية للجرائم البيئية من الناحية الإجرائية ، رسالة دكتوراه في القانون ، كلية الحقوق - قسم القانون الجنائي - جامعة القاهرة ، 2010 ، ص . 47 .

⁴ عزوز حميمص ، " مراعاة الاعتبارات البيئية في تقييم المشاريع الصناعية " ، كتاب جماعي - البيئة في الجزائر - ، مخبر الدراسات و الأبحاث حول المغرب و البحر

اتجهت إرادة الجزائر من خلال قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة إلى ضرورة حماية البيئة من خلال مجموعة من النصوص القانونية أساسها القانون رقم 03 / 10 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة المعدل و المتمم¹ ، و كذا ترقية الطاقات المتجددة من خلال القانون رقم 04 / 09 يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة .

سنحاول من خلال هذه الجزئية التعريف بما قدمه المشرع الجزائري من أجل تحقيق حق المواطن في بيئة نظيفة و الذي لم يتنازل عنه المؤسس الدستوري في مختلف التعديلات الدستورية (المطلب الأول) ، مع الإشارة إلى أن الطاقات المتجددة كموضوع أصبح متصلا بالبيئة و كذا بحقوق الإنسان ، أين اكتفى المشرع الجزائري بالحفاظ على استغلال الطاقات المتجددة دون الإضرار بالتوازن البيئي و دون المساس بالأنظمة البيئية لئلا يرى في ذلك نوع من الميل إلى الاقتصاد أكثر من تكريس حق المواطن في طاقة نظيفة (المطلب الثاني) .

المطلب الأول : البيئة في التشريع الجزائري

أكد المؤسس الدستوري الجزائري على حق المواطن في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة² ، محاولا إدراجه في سياق التنمية المستدامة³ التي تشتمل على أهداف بيئية اقتصادية و اجتماعية ، و رغبة في إقامة علاقات مستدامة مبنية على الحوار و التشاور و تبادل الخبرات ، فيما يتعلق بالبيئة و حماية الطبيعة و التنوع البيولوجي و التغيرات المناخية ، و باعتبار أن نوعية البيئة تعتبر أيضا عاملا محددًا لنمط معيشة السكان .

حيث تهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، على الخصوص إلى ما يأتي:

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة،
 - ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة، والعمل على ضمان إطار معيشي سليم،
 - الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة ، وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها،
 - إصلاح الأوساط المتضررة،
 - ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء⁴ .
- كما عملت الجزائر في إطار التشجيع من أجل حماية البيئة على منح الجائزة الوطنية عند إحياء اليوم الوطني للبيئة من أجل حماية البيئة⁵ ،

الأبيض المتوسط ، جامعة منتوري - قسنطينة - ، 2001 ، ص ص . 62 . 63 .
 كذلك نذكر هنا المادتين 13 و 14 من القانون رقم 03 م 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة :
 المادة 13 : تعد الوزارة المكلفة بالبيئة مخططا وطنيا للنشاط البيئي والتنمية المستدامة =
 = يحدد هذا المخطط مجمل الأنشطة التي تعزز الدولة القيام بها في مجال البيئة.
 المادة 14 : يعد المخطط الوطني للنشاط البيئي والتنمية المستدامة لمدة خمس سنوات.
 تحدد كفاءات المبادرة بهذا المخطط والمصادقة عليه وتعديله عن طريق التنظيم.
¹ - القانون رقم 03 / 10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بحماية البيئة في التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 43 (2003) .
² - المادة 64 / ف1 من المرسوم الرئاسي ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 82 (2020) ، ص . 16 .
³ - حيث عرف التنمية المستدامة : مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة ، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية ، نقلا عن :
 المادة 4 / المطلة 4 من القانون رقم 03 / 10 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، مرجع سابق ، ص . 9 .
⁴ - المادة 2 من القانون رقم 03 / 10 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، مرجع سابق ، ص . 9 .
⁵ المرسوم التنفيذي رقم 444/05 مؤرخ في 14 نوفمبر 2005 ، يحدد كفاءات منح الجائزة الوطنية من أجل حماية البيئة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 75 (2005) ، ص . 13 .

لكل شخص طبيعي أو معنوي ساهم بنشاطات أو أعمال تخدم البيئة¹ ، خاصة ما تعلق باحترام المبادئ العامة للإطار العام و القانوني لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة و التي نذكر أهمها :

- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي، الذي ينبغي بمقتضاه، على كل نشاط تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع البيولوجي.
- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية، الذي ينبغي بمقتضاه، تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية، كالماء والهواء والأرض وباطن الأرض والتي تعتبر في كل الحالات، جزءا لا يتجزأ من مسار التنمية، ويجب ألا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق تنمية مستدامة.
- مبدأ الإدماج، الذي يجب بمقتضاه، دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها².

المطلب الثاني : طاقة مستدامة للجميع

إن الاستدامة مرتبطة بالاستمرارية و تعزيز الرفاهية الاقتصادية لمدة زمنية أطول ، فتقاس بذلك الرفاهية بمعدلات الدخل و الاستهلاك³ من جهة ، بدون أن ننسى الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية و العمل في حدود الطاقة الاستيعابية للبيئة و حماية التنوع البيولوجي⁴.

حيث يمكن الحكم آنذاك بوجود نظام بيئي مستدام يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية ، يتم تجنب من خلالها الاستنزاف المفرط للموارد المتجددة و غير المتجددة ، و هو ما ذهب اليه القانون رقم 04 / 09 يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة من خلال نص المادة الثانية منه و التي جاء فيها : (تتمثل أهداف ترقية الطاقات المتجددة فيما يأتي:

- حماية البيئة بتشجيع اللجوء إلى مصادر الطاقة غير الملوثة،
 - المساهمة في مكافحة التغيرات المناخي بالحد من إفرازات الغاز المنسب في الاحتباس الحراري،
 - المساهمة في التنمية المستدامة بالمحافظة على الطاقات التقليدية وحفظها،
 - المساهمة في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم بتأمين مصادر الطاقة المتجددة بتعميم استعمالها⁵ .
- و في هذا السياق يدعوننا ذلك للتعرف على الطاقات المتجددة و كيفية تحويلها ، و هو ما ذكره المشرع الجزائري في القانون المذكور أعلاه ، حيث حدد الطاقات المتجددة في :

- أشكال الطاقات الكهربائية أو الحركية أو الحرارية أو الغازية المحصل عليها انطلاقا من تحويل الإشعاعات الشمسية وقوة الرياح والحرارة الجوفية والنفائات العضوية والطاقة المائية وتقنيات استعمال الكتلة الحيوية .
 - مجموع الطرق التي تسمح باقتصاد معتبر في الطاقة ، باللجوء إلى تقنيات هندسة المناخ الحيوي في عملية البناء.
- لينتقل إلى تحديد فروع التحويل و المتمثلة فيما يأتي :

* طاقة الإشعاع الشمسي:

- تحويل كهروضوئي،
- تحويل حراري وحراريحركي.

¹ المادة 68 من التعديل الدستوري لسنة 2020 ، مرجع سابق ، ص . 16 .

² - المادة 3 من القانون رقم 10/03 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، مرجع سابق ، ص . 9 .

³ محمد علي وردم ، مرجع سابق ، ص . 189 .

⁴ علي عبد ربه . محمد عبد الكريم . محمد عزت إبراهيم غزلان ، اقتصاديات الموارد و البيئة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 ، ص . 297 .

⁵ - المادة 2 من القانون رقم 04 / 09 يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة ، مرجع سابق .

*** طاقة الكتلة الحيوية:**

-عمليات التحويل اللاهوائي " الرطب " عن طريق التخمر الميثاني والكحولي،

-عمليات التحويل " الجاف " بالاحتراق والتفحيم والتحويل إلى غاز،

*** طاقة الرياح:**

-تحويل ميكانيكي،

-تحويل كهرو ميكانيكي.

*** طاقة الحرارة الجوفية:**

-استرجاع في شكل حراري.

*** الطاقة المائية:**

-تحويل كهرو ميكانيكي.

*** المواد والتقنيات المرتبطة** مهندسة المناخ الحيوي التي تسمح بتحقيق اقتصاد فعلي في استعمال الطاقات التقليدية.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه تشكل آليات ترقية الطاقات المتجددة من خلال إثبات أصل الطاقات المتجددة ونظام

تحفيز استعمالها ، بحيث تهدف آلية شهادة المنشأ إلى إثبات أن أصل أي طاقة معينة مصدرها طاقة متجددة¹.

و يكون إثبات الأصل آلية تهدف إلى الإشهاد بأن الطاقة المعنية مصدرها طاقة متجددة أو نظام إنتاج مشترك وتسمح هذه الآلية بمنح وثيقة تضمن هذا الأصل².

الخاتمة :

البيئة بكل مكوناتها قبل أن تكون إطارا قانونيا فهي إطار اجتماعي اقتصادي ، بذلت في سبيل الحفاظ عليها كل الجهود و دعما لفكرة حمايتها تم إدراجها كهدف من أهداف التنمية المستدامة و أصبحت بذلك حقا من حقوق الجيل الثالث ، و لم يتوقف التفكير البشري عند هذا الحد فدعم النظام البيئي و الخوف من آثار تدهوره أو استنزافه انتقل إلى الأمن الطاقوي الموضوع الواسع الذي اتصل بكثير من المفاهيم كمفهوم الأمن الغذائي و الاقتصاد الأخضر ، لكنه يبق لصيقا بنظيره البيئة و التنمية المستدامة .

سجلنا من خلال دراستنا المقدمة ثراء التشريع البيئي على خلاف التشريع الطاقوي الذي لمسنا القانون رقم 04 / 09 المتعلق بحماية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة ، و المرسوم التنفيذي رقم 15 / 69 المحدد لكيفيات إثبات شهادة أصل الطاقة المتجددة واستعمال هذه الشهادات ، لتبق حسب وجهة نظرنا اعتبار موضوع الطاقات المتجددة موضوعا تقنيا علميا أكثر من أن يكون قانونيا ، و لنا في ذلك اقتراحات :

-مراجعة التشريع الطاقوي و محاولة إثراء نصوصه باعتبار أنه موضوع يرتبط بالبيئة ، الاقتصاد ... الخ .

-تشكيل لجان فرعية على مستوى المؤسسات الجامعية تضم الباحثين في الموضوع و ذلك من مختلف التخصصات ، تعمل بشكل دوري و تقدم اقتراحات سنوية حول تقدم أعمالها دائما في نفس الموضوع .

- تشجيع كل الأعمال و الدراسات العلمية أو التقنية التي تشمل بحوث أو ابتكارات في جميع المجالات المتصلة بميدان البحث العلمي ، و التي يكون الهدف منها حماية و استصلاح البيئة و ترشيد استغلال الثروات الطبيعية و حسن استغلال الطاقات المتجددة كون الإضرار بالبيئة

¹ - المادتين : 13 - 14 من القانون رقم 04 / 09 يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة .

² - مرسوم تنفيذي رقم 15-69 مؤرخ في 11 فيفري 2015 ، يحدد كيفيات إثبات شهادة أصل الطاقة المتجددة واستعمال هذه الشهادات .

و ذلك بما يتوافق و تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

- تشجيع قنوات التواصل و نخص بالذكر هنا وسائل الإعلام إلى خلق الوعي البيئي لدى مختلف شرائح المجتمع و فئاته و تحيين معلوماته حول البيئة و مواردنا الطبيعية من خلال الاقتصاد في الطاقات المتجددة كمدخل آخر من أهداف حماية البيئة و التنمية المستدامة .
- الإكثار من مبادرات المواطنة البيئية ، باعتبار ذلك عمل ميداني تتشارك فيه فواعل المجتمع المدني مع الهيئات المختصة .

قائمة المصادر و المراجع المعتمد عليها:

النصوص القانونية :

- القانون رقم 03 / 10 المؤرخ في . 19 جويلية 2003 يتعلق بحماية البيئة في التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 43 (2003) .
- القانون رقم 04 / 09 يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة .
- المرسوم الرئاسي 20 / 442 المؤرخ في . 30 ديسمبر 2020 ، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 82 (2020) .
- المرسوم التنفيذي رقم 05/444 مؤرخ في . 14 نوفمبر 2005 ، يحدد كفاءات منح الجائزة الوطنية من أجل حماية البيئة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 75 (2005) .
- مرسوم تنفيذي رقم 15-69 مؤرخ في . 11 فيفري 2015 ، يحدد كفاءات إثبات شهادة أصل الطاقة المتجددة واستعمال هذه الشهادات .

الكتب :

- محمد بن جاسم العتم ، وجهة نظر في الإستراتيجيات التنموية و السياسات التطويرية ، بدون دار نشر ، 2001 .
- عبد الجليل إبراهيم ، البيئة و التنمية ، دار المعارف ، القاهرة ، 2002.
- علي عبد ربه . محمد عبد الكريم . محمد عزت إبراهيم غزلان ، اقتصاديات الموارد و البيئة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 .
- محمد علي وردم ، العالم ليس للبيع - مخاطر العولمة على التنمية المستدامة - ، ط 1 ، الأهلية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2003 .
- عدلي علي أبو طاحون ، إدارة و تنمية الموارد البشرية و الطبيعية ، دار الفتح للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 2000 .
- فؤاد سروجي ، المياه في المستقبل ، ط 1 ، الأهلية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2003 .
- حارث جبار فهد . عادل مشعان ربيع ، التلوث المائي - مصادره ، مخاطره ، معالجته - ، ط 1 ، المجتمع العربي ، الأردن ، 2010 .
- نصر الدين هنوني ، الحماية الراشدة للساحل في القانون الجزائري ، دار هومة ، الجزائر ، 2013 .
- فراس زهير جعفر الحسيني ، الحماية الدولية لموارد المياه و المنشآت المائية أثناء النزاعات المسلحة ، ط 1 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2009 .
- خالد محمد الزواوي ، الماء " الذهب الأزرق " في الوطن العربي ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2004 .

رسائل و اطروحات :

- محمد أشركي ، الحماية القانونية للبيئة الطبيعية بدول المغرب العربي ، دكتوراه دولة في القانون العام ، جامعة الحسن الثاني - عين شق - ، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية ، الدار البيضاء - المغرب - ، 2006 .
- أشرف محمد حسن هلال ، المواجهة التشريعية للجرائم البيئية من الناحية الإجرائية ، رسالة دكتوراه في القانون ، كلية الحقوق - قسم القانون الجنائي - جامعة القاهرة ، 2010 .

مقالات :

- أميمة سميح الزين ، " الحق في الماء حق أساسي من حقوق الإنسان " ، مجلة جيل لحقوق الإنسان ، مركز جيل للبحث العلمي ، لبنان ، العدد 1 (2013) .
- إيمان بوشنيقر . محمد رقامي ، " دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة " ، مركز جيل للبحث العلمي ، مجلة جيل لحقوق الإنسان ، لبنان ، العدد 2 (2013) .

(2013) .

- إبراهيم العناني ، ، " النظام القانوني للمجاري المائية الدولية غير المستخدمة في الملاحة الدولية " ، المؤتمر الدولي حول (مشكلة المياه في إفريقيا) ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة - ، يومي . 26 - 27 أكتوبر 1998 .
- صالح فلاحي ، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال و اتساع الفقر ، مجلة الحقيقة ، جامعة أدرار ، العدد 2 (2003) .
- مُجَدِّ شياوش ، أبعاد التنمية بين رهان الحكامة و إعداد التراب المحلي ، المجلة المغربية للتدقيق و التنمية - البيئة ، الحكامة و النمو في المغرب العربي - ، العدد 38 (2014) ، المعهد الدولي للإستراتيجيات و الحكامة ، المغرب .
- ليلي اليعقوبي ، " الحق في بيئة سليمة " ، مركز جيل البحث العلمي ، مجلة جيل حقوق الإنسان ، لبنان ، العدد 2 (2013) .
- بن عطا الله بن علي ، " الحماية الدولية للحق في البيئة " ، مجلة جيل لحقوق الإنسان ، مركز جيل للبحث العلمي ، لبنان ، العدد 2 (2013) .
- عزوز حميمص ، "مراعاة الاعتبارات البيئية في تقييم المشاريع الصناعية " ، كتاب جماعي - البيئة في الجزائر - ، محور الدراسات و الأبحاث حول المغرب و البحر الأبيض المتوسط ، جامعة منتوري - قسنطينة - ، 2001 .

تقارير :

- تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي : حكاما عن طريق التدبير المندمج للموارد المائية في المغرب : رافعة أساسية للتنمية المستدامة ، رقم 15 / 2014 ، المغرب ، مطبعة سيياما ، 2014 .

Bibliographie en français :

- Ahmed Ait Kadi , « **La politique de l'eau** » , Session d'automne 2000 – **La politique de l'eau et la sécurité alimentaire du Maroc a l'aube du xxl^e siècle-** , 1^opartie , Académie du Royaume du Maroc , Rabat (20-22 Novembre 2000) .
- Michelle Prieur , **Droit de l'environnement** , Dalloz , Paris , 2008 .
- Michel Jarraud , **Changement climatiques et ressources en eau , Analyse à l'échelle régionale** , Session d'automne 2000- 1^o partie –Rabat, 20-22 Novembre 2000 .